

Distr.  
GENERAL

S/1998/723\*  
7 August 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

#### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١١٨٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إلي، في جملة أمور، تقديم تقرير لا يتجاوز موعده ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ يتضمن توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا، آخذاً في الاعتبار سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وحرية حركتهم ومركز عملية السلام. وهو يشمل التطورات الحاصلة منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/524).

#### ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - بعد شهرين من التأخيرات المحبطة، عقدت الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مشاورات رفيعة المستوى في أندولو في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أدت إلى عدد من التفاهات، بما في ذلك اتفاق بعودة جميع السلطات الحكومية وموظفي حزب يونيتا إلى المناطق التي نزحوا عنها أخيراً. بيد أن يونيتا أخفقت مرة أخرى، في الاجتماع، في تحديد تواريخ محددة لتمديد إدارة الدولة لتشمل أربعاً من معاقلها القوية هي أندولو، وبایلوندو، ومونغو، ونهاريا، على الرغم من قيام أربعة أفرقة تقنية مشتركة بين الحكومة ويونيتا بزيارة هذه المناطق في ١٩ حزيران/يونيه واتمامها للأعمال التحضيرية اللازمة.

٣ - وقبل مصرعه المأسوي، عقد ممثلي الخاص السيد أليون بلوندين باي، مشاورات مكثفة مع الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم يونيتا السيد جوناثان سافيمبي، وذلك لضمان التمديد الموقوت لإدارة الدولة لتشمل هذه المواقع الأربعة ولتنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) في أقرب وقت. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اجتمع السيد باي في أندولو مع السيد سافيمبي، الذي كرر وعده السابق بالشروع في عملية التطبيع قبل ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقاً لذلك، اعتمد مجلس الأمن، بموافقة حكومة أنغولا، في ٢٤ حزيران/يونيه القرار ١١٧٦ (١٩٩٨) الذي أرجأ حتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، إنفاذ التدابير الإضافية المنصوص عليها في القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

٤ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ترك السيد باي لواندا ليتشاور مع زعماء عديدين في المنطقة، في مسعى آخر لتحريك عملية السلام الأنغولية إلى الأمام. وبعد أن عقد مشاورات مع رئيسي الغابون والتوغو، سقطت طائرته على بعد ١٦ كيلومترا من شمال شرق مطار أبيدجان، أثناء اقترابها منه للهبوط. وذهب ضحية هذا الحادث المأسوي جميع الركاب الثمانية الذين كانوا على متن الطائرة، بمن فيهم السيد باي وخمسة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وطياران. وقد حدث مصرع السيد باي في مرحلة حرجية من عملية السلام وطلبت على الفور من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيد برنارد مييت، أن يسافر إلى أنغولا كيما يؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بعملية السلام. وعقد السيد مييت الذي زار أنغولا في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه، مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم رئيس وزراء أنغولا، السيد فان دونم، والسيد سافيمبي. وعينت قائد قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، العميد ست كوفي أوبنغ، موظفا مسؤولا عن البعثة وعينت مؤقتا ممثلي والمستشار الإقليمي للشؤون الإنسانية في البحيرات الكبرى، السيد برهانو دنكا مستشارا سياسيا أقدم في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وواصلت أيضا الاتصال بشكل فعال مع الأطراف، كتابة ومن خلال المحادثات الهاتفية، حاثا إياهم على ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات محددة لتجنب زيادة تدهور الحالة في البلد.

٥ - وبناء على طلب من السيد سافيمبي، سافر العقيد أوبنغ إلى أندولو في ٨ تموز/يوليه لإجراء مناقشات عن الطرق والوسائل الكفيلة بإشاعة الاستقرار والأمن في الحالة واستئناف تمديد إدارة الدولة لتشمل بصورة خاصة، المناطق الاستراتيجية الأربع. وأعرب زعيم اليونيتا عن استعداده لتنفيذ التدابير المتفق عليها في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، واقترح أن تعيد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا فتح عدد من مواقع فرقها للمساعدة في إعادة تبادل التعاون بين الطرفين في الميدان. وأشار السيد سافيمبي أيضا إلى إعطاء جميع أعضاء اليونيتا إرشادات صارمة لضمان أمن جميع الموظفين الدوليين. واقترح العميد أوبنغ تسهيل المناقشات بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى في إطار اللجنة المشتركة، وطلب إلى اليونيتا أن ترسل إلى لواندا على وجه السرعة رئيس وفدها، الذي كان غائبا للأسف من العاصمة لمدة شهرين تقريبا. وعلاوة على ذلك، كان لغياب كبار ممثلي اليونيتا عن مقر الحزب الذي افتتح أخيرا في لواندا أثر سلبي على عملية السلام.

٦ - وبعد ذلك، طلبت اللجنة المشتركة إلى اليونيتا مرارا أن تحدد تواريخ تحويل المواقع الأربعة إلى سيطرة الحكومة. بيد أن اليونيتا ربطت، في ردها، بين النظر في هذه التواريخ وإعادة إنشاء هيكل الحزب في الأماكن التي ادعت أنها انحلت فيها. وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، قدمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، بالتشاور مع ممثلي دول المراقبين الثلاثة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، إلى الأطراف جدولا زمنيا جديدا يهدف إلى تسهيل تمديد إدارة الدولة لتشمل المعازل القوية لليونيتا بحلول ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨. ولكن على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها البعثة والمراقبون في عملية السلام، لم يمكن التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذه الخطة.

٧ - وقد اتسمت فترة الإبلاغ بعدم وجود أي حوار مستمر بين الحكومة واليونيتا كما اتسمت بتكثيف الدعاية العدائية التي زادت من عمق عدم الثقة المتبادل. وادعت اليونيتا أنه في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ١٩٩٨، قتلت الشرطة الوطنية الأنغولية ٢٦٣ من أعضاء اليونيتا والمتعاطفين معها. وأكدت أيضا أن الحكومة كانت تحاول أن تحل حزبها، وأنها ألغت، حتى الآن، هياكلها في ٢١٢ موقعا من ٢٧٢ موقعا امتدت إدارة الحكومة لتشملها. ومن جانبها، اتهمت الحكومة اليونيتا بمحاولة جعل البلد غير ممكن حكمه بإعادة احتلال ما يزيد عن ٧٠ موقعا، كانت قد نقلت قبل ذلك إلى سلطة الحكومة، وبقتل المئات من موظفي الحكومة والمدنيين وتشريد الآلاف من الناس.

٨ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، اعتمد البرلمان الأنغولي قرارا يدين فيه أعمال اليونيتا ويوصي بأن تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة لوقف النزاع المسلح والنظر في اتخاذ تدابير بشأن مشاركة أعضاء اليونيتا في مؤسسات الدولة. وبعد أيام قليلة، أصدرت اللجنة السياسية لليونيتا بلاغا أصرت فيه على أن تمديد إدارة الدولة ينبغي أن يكون مرتبطا بعودة موظفي اليونيتا إلى جميع المواقع التي طردوا منها ووقف الإساءات التي ترتكبها الشرطة الوطنية الأنغولية. وفي اجتماع قمة البلدان المتحدثة بالبرتغالية الذي عقد في برايا، ذكر الرئيس دوس سانتوس أن أنغولا في حالة "حرب غير معلنة" وطلب مساعدة المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة، على وجه الخصوص، إلى أن الحكومة كثفت اتصالاتها مع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي حث مؤخرا المجتمع الدولي على فرض تدابير جديدة على اليونيتا ودعا السيد سافيمبي إلى عدم "إطالة معاناة" الشعب الأنغولي.

#### ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

٩ - استمرت الحالة العسكرية والأمنية في التدهور وازدادت مخاطر استئناف الأعمال العسكرية الشاملة إلى حد كبير. واستمرت قوات اليونيتا في تهديد القوات المسلحة الأنغولية، والشرطة الوطنية في مقاطعات لوندرا الجنوبية ولوندا الشمالية، وموكسيكو، وويغي وكوانزا الشمالية. ومن الواضح أن اليونيتا تحتفظ بقدرة عسكرية ذات مغزى، رغما عن إعلاناتها السابقة بشأن نزع سلاح قواتها. وفي مناسبات عديدة أشار إلى أن "جيوب" قوات اليونيتا هي المسؤولة عن الهجمات التي تشن على القرى، وعلى المدن في الآونة الأخيرة، وكذلك عن الكمائن المنصوبة على الطرق الرئيسية. وقد حدثت أيضا أعمال قتل وخطف انتقائية وذلك لتخويف السكان وتشبيطهم عن التعاون مع السلطات الحكومية.

١٠ - وهوجمت أيضا مناطق تعدين الماس التي تسيطر عليها الحكومة، ولا سيما المنطقة الشمالية - الشرقية، وكررت التقارير استئناف زرع الألغام. وأكدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أن عناصر مجهولة الهوية قامت في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بذبح ما يزيد عن ١٠٠ مدني في مقاطعتي بولا ولوندا الشمالية. وفي الوقت نفسه، أسهمت بيانات أصدرتها القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية وتقارير وسائط الإعلام في نشر شائعات وقصص مبالغ فيها عن القتال في المقاطعات.

١١ - ومن ناحية أخرى، أشارت التقارير إلى أن جنود القوات المسلحة الأنغولية بدأوا في زرع حقول ألغام حماشية حول مواقعهم في مناطق هوامبو وساوريما ولويينا. وعلاوة على ذلك، عبأت الحكومة القوات المسلحة الأنغولية وشرعت في تجنيد إجباري. وتمارس قواتها أيضا استخدام القوة بالاضطلاع بتدريبات عسكرية وممارسات إطلاق نيران بالذخيرة الحية حول المراكز السكنية. وفي الوقت نفسه، زادت أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة الوطنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية وغادر أعضاء كثيرون من اليونيتا المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بسبب المضايقات. كذلك سبب نشر القوات المسلحة الأنغولية وقوات الشرطة الوطنية الأنغولية إغلاق العديد من المطارات بصفة مؤقتة وحد إلى حد كبير من حرية حركة أفراد الشعب.

١٢ - وأثرت التطورات الأخيرة بشكل جدي على أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، التي تواصل رصد الادعاءات والتحقيق فيها، رغمًا عن قلة التعاون وتزايد القيود التي يفرضها الطرفان على أنشطتها. وكتدبير وقائي، نقلت البعثة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨، ١٩ موقعا من مواقع أفرقتها إلى مناطق أكثر أمنا، وعدلت مفهوم عملياتها، مولية أهمية أكبر إلى توفير الأمن للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة غير المسلحين والاضطلاع بالدوريات والقوافل. ورغمًا عن جميع هذه الإجراءات الوقائية، حاولت كادرات اليونيتا عرقلة انتقال فرق الأمم المتحدة من كازومبو (مقاطعة موكسيكو)، ومافينغا وجامبا (مقاطعة لواندو لوبانغو). وتعين نقل موقع فريق الأمم المتحدة في لاو (مقاطعة موكسيكو) إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما تعرضت المدينة لهجوم من اليونيتا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية النيران على طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة كانت تنقل فريق تحقيق، عندما كانت تحاول الهبوط في توتو (مقاطعة ويغي) في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٣ - ونظرا لحالة انعدام الأمن السائدة، فقد أوقف مؤقتا تقليص قوام العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٨٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. بيد أن السرية السوقية البرتغالية المؤلفة من ٩٣ فردا قد أعيدت إلى وطنها في تموز/يوليه، بناء على طلب سلطاتها الوطنية. وبذلك أصبح مجموع عدد أفراد البعثة ٧٢٨ من الأفراد العسكريين، وهم عبارة عن ٤١٤ جنديا ينتمون إلى ثلاث سرايا مشاة، و ١٨٥ من أفراد الدعم العسكري، و ٣٧ من ضباط الأركان، و ٩٢ مراقبا عسكريا. (انظر المرفق الأول)

#### رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٤ - يواصل مراقبو الشرطة المدنية القيام برصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية في محاولة لكفالة حيادها وخاصة في المناطق التي امتدت إليها سيطرة الحكومة. كما يقومون برصد الترتيبات الأمنية المتخذة من أجل زعماء يونيتا في رواندا، بالإضافة إلى إدماج المفزة الأمنية التابعة للسيد سافيمبي في الشرطة الوطنية الأنغولية. وتم تجنيد ١١٧ فردا من أصل الأفراد الـ ٤٠٠ الذين ينتمون إلى تلك المفزة في الشرطة الوطنية الأنغولية في أندولو في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨. أما الأفراد المتبقون، الذين ذكر أنه تم نشرهم

خارج أندولو، فسيتم إدماجهم فيما بعد. كما قام مراقبو الشرطة المدنية بتسيير دوريات منتظمة والقيام بزيارات للسجون وغيرها من مراكز الاحتجاز، وقاموا بصحبة مراقبي حقوق الإنسان (انظر الفرع خامسا أدناه) بمراقبة حالة حقوق الإنسان.

١٥ - وتم إحراز تقدم ضئيل جدا في جمع الأسلحة من السكان المدنيين؛ ومع شيوع انعدام الأمن، توقف ذلك النشاط الهام عمليا. ولم تكن المعلومات المتعلقة بعمليات التفتيش تقدم إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، في معظم الأحوال، إلا بعد أن تكون الشرطة الوطنية الأنغولية قد قامت بتنفيذ العملية. ولا يزال التحقق من أنشطة قطاع الطرق، بما في ذلك الهجمات على أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها، يجري بصعوبة، نظرا لأن التعاون الكامل من السلطات الحكومية أو يونيتا لم يكن دوما متوفرا.

١٦ - وتم تأجيل الافتتاح المقرر للمواقع الجديدة لفرقة الشرطة المدنية بسبب تدهور الحالة الأمنية. بيد أنه، في محاولة لتحسين الثقة وتطمين السكان المحليين، تقوم شرطة الأمم المتحدة بتسيير دوريات منتظمة إلى مواقع الأفرقة المغلقة مؤقتا. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء وحدات تحقيق متنقلة محسنة بإمكانها زيارة مناطق المتاعب دون سابق إنذار في رواندا وفي ستة مزار إقليمية.

#### خامسا - حقوق الإنسان

١٧ - إن حالة حقوق الإنسان تبعث على الأسى. وتتسم بالقيام بإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز بصورة عشوائية والتقييد الشديد لحرية التنقل. وقد ساهمت هذه الانتهاكات في شيوع الخوف فيما بين السكان، وأدت إلى زيادة عدد المشردين داخليا والقرى المهجورة بسبب الهجمات الفعلية أو المحتملة. وقد شمل العدد الهائل من الضحايا الذين تسببت بهم قوات يونيتا المتبقية والعناصر المسلحة المجهولة الهوية النساء والأطفال والزعماء التقليديين ومدراء الحكم المحلي وأسرههم بالإضافة إلى أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية.

١٨ - وفي الوقت نفسه، تم ارتكاب عدد كبير من الإساءات بحق مسؤولي يونيتا ومؤيديها بالإضافة إلى جنودها المسرحين، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز بصورة عشوائية، والتعذيب وإساءة المعاملة والمضايقة. وفي بعض الحالات، أكدت الشرطة الوطنية الأنغولية أنها تقوم باعتقال واحتجاز الأشخاص لأنهم من أعضاء يونيتا. كما حدثت الإساءات في سياق عملية التجنيد التي تقوم بها القوات المسلحة الأنغولية التي لا تزال تنكر وقوعها. وتجدر الإشارة إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، بسبب القيود المفروضة على حرية تنقلها، لم تتمكن من الوصول إلى بعض المناطق للتحقيق فيما ذكر عن التجنيد الإجباري للمدنيين في قوات اتحاد يونيتا.

١٩ - وتبرز حالة حقوق الإنسان الراهنة ضرورة مواصلة تعزيز أنشطة حقوق الإنسان، التي يمكن أن تساهم في تشجيع بناء الثقة في البلد عن طريق تعزيز المؤسسات اللازمة للإعمار في مرحلة ما بعد

النزاع، والقيام في الوقت نفسه بمعالجة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الفردية. وبالرغم من العديد من الصعوبات والحيرة، فإن هناك على ما يبدو استعدادا في لواندا وفي عواصم الأقاليم، وكذلك فرصا مناسبة، لتعزيز سيادة القانون. ومن الواضح أن تعزيز هذا النشاط الهام يقتضي مساعدة هامة من المجتمع الدولي.

#### سادسا - الحالة الإنسانية

##### ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٠ - كان لتدهور الأحوال الأمنية في أنغولا تأثير حاد على الحالة الإنسانية.

٢١ - ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٨، تؤكد أن حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص هم من المشردين داخليا. بيد أن هناك تقارير غير مؤكدة عن أعداد جديدة أكبر من المشردين داخليا لا يمكن التحقق منها بسبب عدم توفر إمكانية الوصول الآمن. ويقدر مجموع عدد المشردين داخليا في أنغولا بعدد مذهب يبلغ ١,٢ مليون شخص، يمثلون أكثر من ١٠ في المائة من سكان البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نزح آلاف الأنغوليين من البلد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أبلغ عن تدفق لاجئين أنغوليين إلى زامبيا وناميبيا.

٢٢ - ولا تزال إمكانية وصول المجتمع الإنساني إلى السكان المتضررين تعاق بصورة خطيرة من جراء استفحال الأزمة والهجمات التي تُشن على أفرادهم في بعض مناطق البلد. وينصح ممثلو الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان بتقييد تحركاتهم والبقاء في عواصم المقاطعات بصورة رئيسية. وقد أدى ذلك إلى حدوث انخفاض هام في عدد البعثات التي توفد لتقييم ورصد الحالة الإنسانية وتوزيع المساعدة الوثنية. ونظرا لتلك القيود، فإن الوكالات الإنسانية لا تتمكن من تقديم المساعدة الغذائية حاليا إلا إلى ٥٠ في المائة من المشردين الجدد. وعلاوة على ذلك، فإن انسحاب بعض الوحدات العسكرية المشكلة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا التي كانت توفر المرافقة للبعثات الإنسانية قد أدى إلى إعاقة كثير من الأنشطة النظامية في المقاطعات.

٢٣ - كما كان انتشار مرض السحايا مؤخرا في بعض المناطق الذي أصاب كذلك السكان المشردين داخليا، من دواعي القلق الإضافية للمجتمع الإنساني الذي يتعين عليه الحصول على إمدادات طبية كافية ثم العثور على طرق آمنة للوصول إلى السكان المتضررين.

٢٤ - وقد أدى تدهور الثقة في عملية السلام على ما يبدو إلى إحداث تأثير عكسي في استجابة المانحين للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٨. ولم تتلق وكالات الأمم المتحدة حتى الآن سوى ٣٦,٧ في المائة من مجموع مبلغ الـ ١٤٢ ٢٠٠ ٩١ دولار المطلوبة لهذا العام. ويؤدي عدم توفر التمويل الكافي إلى تهديد مواصلة بعض البرامج الهامة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وتعتبر إمدادات المعونة الغذائية والخدمات الصحية الأساسية والمواد الضرورية للإغاثة والنجاة، غير كافية.

ويؤدي السكان المشردون الجدد إلى تفاقم زيادة الضغوط على موارد المجتمع الإنساني المثقلة بالأعباء أصلاً.

٢٥ - ونتيجة للأحوال السائدة، فقد تعيّن تأجيل الانتقال المرجو من البرامج ذات المنحى الغوثي إلى برامج الإنعاش وإعادة التأهيل. ومن الواضح أنه بدون إدخال تحسين جوهري في البيئة الأمنية، فإن مزيداً من المدنيين سيتضررون من جراء العنف وسيتبدد أمل أنغولا في استئناف الأنشطة الإنمائية بسرعة.

#### باء - التسريح وإعادة الإدماج

٢٦ - لم يبدأ تسريح حوالي ٦ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة الأنغولية المعاقين بسبب الحرب، بانتظار قيام الحكومة بتقديم المعلومات اللازمة عن مواقعهم وتوفير الأموال الكافية. وتقدر احتياجات تمويل هذا المشروع الهام بمبلغ ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، تم تسجيل حوالي ٢٤ ٠٠٠ جندي، من أصل ٨٥١ ٤٩ من الجنود المسرحين رسمياً، لدى المعهد الوطني للإدماج الاجتماعي - المهني للمحاربين السابقين، وخدمات تقديم المشورة والإحالة. وشارك حوالي ٣ ٠٠٠ من المحاربين السابقين المسرحين في المشاريع ذات التأثير السريع وتم إلحاق ٢ ٠٠٠ من الجنود السابقين ببرامج التدريب المهني. وفي الوقت نفسه، فقد تأثر تنفيذ برنامج إعادة الإدماج بشدة من جراء مجمل الحالة الأمنية في بلدهم. وعلاوة على ذلك، اقتصر برنامج التوعية الذي تم الاضطلاع به مؤخراً في المناطق الريفية على المقاطعات التي يمكن الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، تقدم تقييم مستقل لبرنامج إعادة الإدماج، الذي شاركت فيه الحكومة، بتوصية تقضي بتوسيع ولاية البرنامج بحيث تشمل الجنود المسرحين أثناء عملية السلام في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢؛ واتباع نهج إقليمي بدلاً من أن يكون قائماً على أساس المقاطعات. كما أوصي بتمديد الإطار الزمني الإجمالي حتى نهاية ١٩٩٩، وألا ينفذ البرنامج إلا في المناطق التي تسمح فيها الأحوال الأمنية بذلك. وتبلغ احتياجات التمويل الفورية لهذا المشروع ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

#### جيم - إزالة الألغام

٢٨ - مازالت القيود المالية الصارمة فضلاً عن الحالة الأمنية تعوق تنفيذ برامج إزالة الألغام في أنغولا. كما نجم عن عدم تقديم المساهمات الكافية في الوقت المناسب من المانحين، انقطاع تدريب الفرق الوطنية الجديدة لإزالة الألغام، وانخفاض كبير في القدرة التشغيلية لألوية إزالة الألغام السبعة الموجودة. وأدت هذه العوامل إلى وقف أنشطة إزالة الألغام في بعض المواقع، الأمر الذي تفاقم من جراء نقص وسائل النقل. والمعدات التي يستخدمها البرنامج الأنغولي لإزالة الألغام حالياً كانت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا قد اشترتها أصلاً من أجل إنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام. وسيسهل انتقال هذه المعدات من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى برنامج إزالة الألغام الذي يعمل تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي استممرار هذا البرنامج. وتبعاً لذلك، أعتزم توصية الجمعية العامة بمنح المعدات اللازمة لبرنامج إزالة الألغام في أنغولا التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ضمن عملية تخفيض حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإئمائي، بالتشاور مع الحكومة والاتفاق معها، أن يجري استعراضاً شاملاً لبرنامج العمل لإزالة الألغام في أنغولا خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه، تبلغ احتياجات التمويل الآني للبرنامج لعام ١٩٩٨، ٣,٤ ملايين دولار بدولارات الولايات المتحدة.

#### سابعاً - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٩ - تتسم مشاكل الاقتصاد الكلي التي تواجه الاقتصاد الأنغولي بالتضخم المتزايد، والتقلب السريع في أسعار صرف النقد الأجنبي والإنفاق الحكومي الذي يركز بصفة رئيسية على دفع الأجور. ولم يتوفر صرف النقد الأجنبي للمعاملات التجارية العادية عن طريق المصارف، واقتصرت الاستثمارات الجديدة على قطاع النفط. وتضاعف عدم الاستقرار الاقتصادي بفعل العجز المستمر في الميزانية. ورغم الجهود المبذولة لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة، ما زالت أسعار السلع والخدمات مرتفعة للغاية بالنسبة للمستهلك العادي، وبدأ البلد مرة أخرى على شفا تضخم مفرط. وتساعدت أسعار صرف النقد الأجنبي في السوق الموازية مؤخراً من ٤٠٠ ٠٠٠ كوانزا جديدة إلى ٥٨٠ ٠٠٠ كوانزا جديدة مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل ضعف سعر الصرف الرسمي تقريباً. وبسبب اعتماد أنغولا بشدة على السلع المستوردة، ارتفعت أسعار السوق لهذه السلع في آن واحد مع ارتفاع أسعار الصرف الحالية في السوق الموازية، مما زاد من تغذية التضخم.

٣٠ - وتفاقمت مؤخراً الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها أنغولا بانخفاض سعر النفط في السوق العالمية. ومن ثم اضطرت الحكومة إلى مراجعة إسقاطاتها لنمو الاقتصاد في اتجاه الانخفاض، وكان عليها أن تجري تكييفات جادة في الميزانية الحالية. ورغم ذلك من المرجح أن يزداد العجز في الميزانية بدرجة كبيرة.

٣١ - وفي الوقت نفسه، تعتزم الحكومة متابعة المناقشات مع صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ١٩٩٨، بشأن إمكانية وضع برنامج للتكيف الهيكلي تحت رقابة الصندوق. وكان الدعم المقدم لتنفيذ برنامج إعادة التأهيل المجتمعي الوطني أدنى بكثير من مستوى التعهدات التي قدمت في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل عام ١٩٩٥ لتقديم التبرعات، ويرجع ذلك جزئياً إلى التعطيلات في عملية السلام.

٣٢ - وما زال دعم الإنعاش الاجتماعي الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية ومجالاً رئيسياً لأنشطة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإئمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذه الأنشطة وفقاً لولاياتهم وإمكانياتهم. وقد أعاققت الحالة



الأمنية الراهنة في البلد بشكل خطير التنفيذ السليم لبرامج الأمم المتحدة الطويلة الأجل، فضلا عن أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية والمانحين الثنائيين.

#### ثامنا - الجوانب المالية

٣٣ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٨/٥٢ جيم المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغا إجماليه ٤٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يعادل مبلغا شهريا إجماليه ١٠,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتشغيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وسيكون توزيع هذه المبالغ رهنا بما يقرره مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. ومن ثم، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة حسب التوصية الواردة في الفقرة ٣٩ أدناه، ستغطي تكلفة مواصلة البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ من المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة بموجب القرار ٨/٥٢ جيم.

٣٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، ٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٥ بليون دولار.

#### تاسعا - ملاحظات

٣٥ - مما يؤسف له، أنه لم يطرأ أي تحسن منذ تقرير الأخير على الحالة التي تبعث على الأسى بالفعل في أنغولا. وما زال البلد منجرفا نحو الأعمال القتالية الكاملة، رغم الجهود المجددة التي يبذلها المجتمع الدولي لتفادي تردي الأحداث.

٣٦ - وإنني أحث الحكومة ويونيتا بشدة على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وعدم اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة الراهنة، حيث أن هذا يمكن أن يضيع المكاسب التي تحققت بصعوبة في عملية السلام. وأشعر بقلق بالغ لعدم قيام يونيتا بالتسريح الكامل لقواته وتيسير بسط الإدارة الحكومية في جميع أنحاء البلد، وهما مطلبان يشكلان دعامتي بروتوكول لوساكا. ويجب الوفاء بهذه الالتزامات الحيوية، فضلا عن التعهدات الرئيسية الأخرى، دون مزيد من الإبطاء. ولا بد ليونيتا أيضا أن يوقف الهجمات التي يشنها على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ومحاولاته الأخرى لزعزعة استقرار البلد. وبالمثل يجب أن تحجم الشرطة الوطنية الأنغولية عن الممارسات التي لا تتماشى مع مركزها المحدد بموجب بروتوكول لوساكا.

٣٧ - وأطلب إلى الحكومة وإلى يونيتا بصفة خاصة، أن يبذلا جهودهما مجددا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وأن يوقفا تبادل التهديدات والتلويح بالحرب وأن يبدأ على الفور اتخاذ تدابير بناء الثقة على كل من الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن تشمل هذه التدابير إعادة تنشيط الآليات المشتركة في المحافظات على وجه السرعة. وغنى عن القول، إنه ينبغي أيضا اتخاذ خطوات عملية لفض اشتباك القوات العسكرية في الميدان، في إطار نظام فعال للتحقق بإشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

٣٨ - وتقتضي استعادة عملية السلام التنفيذ العاجل لجميع هذه الخطوات. غير أن الحوار الحقيقي والمجدي لن يتسنى إلا بعد عودة ممثلي يونيتا الرفيعي المستوى إلى لواندا ومشاركتهم بصورة بناءة في أعمال اللجنة المشتركة. وبمجرد تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه وتحسن الحالة الأمنية، ستكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة مستعدة لإعادة إقامة وجودها في المواقع الرئيسية في أنحاء البلد من أجل تيسير التعاون وتعزيز الثقة. وإلا فستضطر الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في نشر البعثة ميدانيا.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، فإنني أؤكد من جديد أن الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة مساعدة الشعب الأنغولي، شريطة وجود التزام صريح من جانب الحكومة ويونيتا بحل الأزمة سلميا على أساس بروتوكول لوساكا. وبأخذ ما ذكر أعلاه في الاعتبار، قررت إيفاد السيد الأخضر الإبراهيمي إلى أنغولا بوصفه مبعوثا خاصا لي. وسيقوم بتقييم مختلف جوانب الحالة في البلد وإسداء المشورة لي بشأن نهج العمل الممكن. وقد استقبل الرئيس دوس سانتوس في ٣ آب/أغسطس، السيد الإبراهيمي، الذي وصل إلى لواندا في ٣١ تموز/يوليه، واستقبله السيد سافيمبي في اندولو في اليوم التالي. وسيجري مبعوثي الخاص أيضا مشاورات مع حكومات البلدان المجاورة. ومن المنتظر أن يكمل بعثة تقييم الحالة التي يقوم بها في حوالي ١٠ أيام، سيكون بإمكانه بعدها أن أضع توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في أنغولا في المستقبل. وفي غضون ذلك، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهر واحد، أي حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٤٠ - وختاما، أود مرة أخرى أن أشيد بالتضحية الكبرى التي ضحاها السيد أليون بلوندين باي، والأعضاء الخمسة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والطيارين، الذين هلكوا في حادث الطائرة الذي وقع في ٢٦ حزيران/يونيه. ويمثل موت أولئك الزملاء من أعضاء البعثة السابق لأوانه خسارة فادحة لعائلاتهم وللمجتمع الدولي ولقضية السلام. وأفضل طريقة لتكريم ذكرى السيد باي هي، من ثم، أن تعمل الحكومة، ويونيتا بخاصة، بتصميم على تحقيق السلام الحقيقي والمصالحة الوطنية، اللذين يستحقهما شعب أنغولا أيما استحقاق.

## مرفق

## بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات

المقدمة حتى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨

| المراقبون<br>العسكريون  | مراقبو الشرطة<br>المدنيون | ضباط<br>الأركان <sup>(ب)</sup> | الجنود | المجموع<br>الكل |
|-------------------------|---------------------------|--------------------------------|--------|-----------------|
| ٣                       | -                         | ٣                              | ١٠٥    | ١١١             |
| الاتحاد الروسي          |                           |                                |        |                 |
| -                       | ٢٠                        | -                              | -      | ٢٠              |
| الأرجنتين               |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٧                        | -                              | -      | ٣٠              |
| الأردن                  |                           |                                |        |                 |
| -                       | ١٥                        | -                              | -      | ١٥              |
| إسبانيا                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٣١                        | ٣                              | -      | ٣٧              |
| أوروغواي                |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٥                         | ١                              | -      | ٩               |
| أوكرانيا                |                           |                                |        |                 |
| ٥                       | -                         | ١(ب)                           | -      | ٦               |
| باكستان                 |                           |                                |        |                 |
| ٤                       | ١٧                        | ٢                              | -      | ٢٣              |
| البرازيل                |                           |                                |        |                 |
| ٤                       | ٤٧                        | -                              | ٨٠     | ١٣١             |
| البرتغال                |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٠                        | -                              | -      | ٢٣              |
| بلغاريا                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ١٨                        | ١                              | -      | ٢٢              |
| بنغلاديش                |                           |                                |        |                 |
| ٤                       | -                         | -                              | -      | ٤               |
| بولندا                  |                           |                                |        |                 |
| -                       | ٣                         | -                              | -      | ٣               |
| جمهورية تنزانيا المتحدة |                           |                                |        |                 |
| -                       | -                         | ٤                              | ١٢٨    | ١٤٢             |
| رومانيا                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٣                        | ٨                              | -      | ٣٤              |
| زامبيا                  |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٢                        | ٤                              | -      | ٢٩              |
| زمبابوي                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | -                         | -                              | -      | ٣               |
| سلوفاكيا                |                           |                                |        |                 |
| ٤                       | -                         | -                              | -      | ٤               |
| السنگال                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٠                        | -                              | -      | ٢٣              |
| السويد                  |                           |                                |        |                 |
| -                       | ٤                         | -                              | -      | ٤               |
| غامبيا                  |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٦                         | -                              | -      | ٩               |
| غانا                    |                           |                                |        |                 |
| ٢                       | ٤                         | -                              | -      | ٦               |
| غينيا - بيساو           |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | -                         | -                              | -      | ٣               |
| فرنسا                   |                           |                                |        |                 |
| ٢                       | -                         | -                              | -      | ٢               |
| الكونغو                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٦                         | -                              | -      | ٩               |
| كينيا                   |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ٢٤                        | -                              | -      | ٢٧              |
| مالي                    |                           |                                |        |                 |
| ٤                       | ٢٥                        | -                              | -      | ٢٩              |
| ماليزيا                 |                           |                                |        |                 |
| ٣                       | ١٩                        | -                              | -      | ٢٢              |
| مصر                     |                           |                                |        |                 |

| المراقبون<br>العسكريون | مراقبو الشرطة<br>المدنيّة | ضباط<br>الأركان <sup>(أ)</sup> | الجنود | المجموع<br>الكلّي |
|------------------------|---------------------------|--------------------------------|--------|-------------------|
| -                      | -                         | ٢                              | ١٣٨    | ١٤٠               |
| ٣                      | -                         | -                              | -      | ٣                 |
| ٤                      | ٢١                        | -                              | -      | ٢٥                |
| ٣                      | -                         | -                              | -      | ٣                 |
| ٥                      | ١٧                        | ٨                              | ١٣٨    | ١٦٨               |
| ٣                      | ٨                         | -                              | -      | ١١                |
| ٩٢                     | ٤٠٢                       | ٣٧                             | ٥٩٩    | ١ ١٣٠             |
| المجموع                |                           |                                |        |                   |

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) إخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.